### خلال افتتاح مقره الانتخابي في الروضة

# العنجري: حالة التأزيم بين المجالس والحكومات المتعاقبة أثرت بشكل سلبي على قضايا المواطنين

■ كانت أزماتنا السياسية بين الحكومة والمجلس فيما هي اليوم متعددة الأقطاب

■ اقتصادنا طارد للاستثمارات بسبب البيروقراطية والفساد الإداري والأزمات المتلاحقة

العنجري مستقبلا ضيوفه

■ خدماتنا بشكل عام تعاني القصور ولا تنسجم مع كوننا دولة لديها الكثير من الفوائض والإمكانات

افتتح مرشح الدائرة الثالثة نواف العنجري مقره الانتخابي في منطقة الروضة وسط حضور لافت من المواطنين والشخصيات المجتمعية، حيث قدم العنجري رؤاه بخصوص العديد من القضايا والمشاكل التي تواجهها الكويت على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والخدمية والمجتمعية.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي، قال مرشح العنجري إن حالة التأزيم بين المجالس والحكومات المتعاقبة منذ عقد من الزمن أثرت بشكل سلبي على قضايا المواطنين وعمقت الأزمات التي يعانيها المواطن في جميع النواحي، مما أفقده ثقته بقدرة هذه العملية على إنجاز تطلعاته، لافتا إلى أن حالة العقم هذه انتجت أزمة جديدة على المشهد السياسي حيث كان الخلاف بين القطبين البرلماني والحكومي فيما هو اليوم متعدد الأقطاب حيث بتنا نشهد خلافا بين أعضاء المجلس أنفسهم كما نلمس تنافرا وتناقضا بين بعض أعضاء الحكومة، مشددا على أن المواجهة الإيجابية لكل القضايا والأزمات التي تعترض طريقنا كانت السبب الأساسي في ترشحه للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة، مؤمنا بالعمل المشترك لتحقيق جملة من الأولويات التي أقدمها بين يديكم ملتزما بالعمل على تحقيقها في حال نيلي شرف تمثيلكم.

وأوضح العنجري بأن القضية السياسية يجب أن تخضع إلى بضع خطوات نحو الحل ومنها فصل السلطات عن بعضها بشكل واضح بحيث لا تشارك سلطة ما في عمل سلطة أخرى كما هو قائم الآن، بالإضافة إلى ضرورة نيل الثقة لأي حكومة من قبل مجلس الأمة وفقا للبرنامج الحكومي المقدم خلال فترة دستورية معينة كما هو معمول به في أعرق الديموقراطيات في العالم، مشيرا إلى أن اختيار سمو ولي العهد من حق سمو الأمير حصريا ولكنه يحتاج أيضا لمصادقة مجلس الأمة، والأخرى بأن تخضع الحكومة أيضا لهذا الإجراء لما فيه مصلحة وطنية وتوافق بين الأطراف.

اقتصاديا، قال العنجري إن الواقع السياسي انعكس على كل ما يحيط بجوانب الحياة وخاصة على الواقع الاقتصادي في الكويت حيث بدأت مؤشراته التنموية تنخفض يوما بعد يوم إلى حد هروب بعض رؤوس الأموال الوطنية ليقوم رجال أعمال كويتيون باستثمارها في دول خليجية وعربية وأجنبية لما وجدوه من محفزات في تلك البلدان، مشيرا إلى أن الكويت انتقلت بذلك من محاولة اجتذاب رؤوس أموال إليها إلى خطر هروب رؤوس الأموال المحلية منها، وهو أمر خطير يستوجب التوقف عنده والبحث عن حلول ناجعة له خاصة وأن الأسباب معروفة للجميع.

وأضاف العنجري بأن أولى هذه الخطوات هي ضرورة تشريع قوانين خاصة بتنويع الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل غير تقليدية من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل علمي ومؤسسي والاستفادة من تجارب دول أخرى اتبعت مثل هذه الأساليب، مبينا بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقوم بدور هام جدا في تطوير الاقتصاد، إذ أنها تعمل على تحفيز العمل الحر وتنمية المهارات لما تتصف به من مرونة وتكيف سريع مع عوامل العرض والطلب المتغيرة للسوق، بالإضافة إلى توليد فرص عمل وامتصاص العمالة خلال فترات إعادة هيكلة الاقتصاد وتلبية الطلب المتزايد خلال فترات الازدهار الاقتصاد، مشددا على أن التنمية الحقيقية هي تنمية الإنسان وليست مجرد التوسع في البنيان الإسمنتي من بناء أبراج وشق طرقات ومد جسور وغيرها، معتبرا أن التنمية المادية يجب أن تتزامن مع تنمية بشرية مستدامة تستطيع إدارة هذه المنشآت وتطويرها وتنميتها لأنها ليست نهاية المطاف بشكل قطعي. وهذا ممكن من خلال تدريب الكفاءات، وخاصة فئة الشباب، ومساعدتهم على اكتشاف مواهبهم وتنميتها ودمجهم في عملية التنمية بشكل تكاملي للاستفادة من قدراتهم غير المحدودة.

كما أكد العنجري على ضرورة العمل على دراسة موضوع المدن المتخصصة بشكل فعلي وتذليل العقبات أمام القطاع الخاص في هذا المجال، مذكرا بأن الكويت كانت سباقة بين دول المنطقة في هذا الموضوع حيث كانت أول من يقوم بإنشاء مدن صناعية وطبية متخصصة منذ زمن طويل، ولكن الوقت قد حان لمدن متخصصة جديدة مثل المدن الإعلامية والتقنية والطبية والصناعية حسب المعايير الدولية لما توفره هذه المدن من فرص عمل حقيقية بالإضافة إلى إيجاد نوع جديد لمصادر الدخل القومي.

وفيما يخص قضية الإسكان، قال إن السكن هو العنصر الأساسي لاستقرار المواطن وشعوره بالأمان، مبينا بأن الفائض الكبير بالميزانية والمساحات الشاسعة في الكويت تمكن من حل المشكلة بصورة نهائية بشرط توافر الإرادة السياسية وضغط المجلس على الحكومة نحو التنفيذ، مطالبا بإشراك القطاع الخاص المحلي والعالمي بشكل فاعل ما يميز هذا القطاع من مرونة وابتعاده عن الروتين وسرعة اتخاذ القرار والالتزام بالمواصفات ومواعيد الإنجاز، مشددا على أن جوهر المشكلة يكمن في تحرير الدولة للأراضي السكنية ومشيدا في الوقت نفسه بتنازل شركة نقط الكويت عن أراض تبلغ مساحتها 70 مليون متر مربع جنوب مدينة سعد العبد الله لتخصيصها كمناطق سكنية لبناء 43 ألف وحدة سكنية، وتلبي 50% من الطلبات الإسكانية.

وعلى مستوى الخدمات، قال العنجري إن المواطن الكويتي يعاني من تردي الخدمات الصحية بشكل شبه منهجي لأسباب كثيرة منها قلة المستشفيات الحكومية ونقص الكفاءات أو هجرتها، حيث تقوم المستشفيات الحالية المعدودة والتي كان آخرها في بداية الثمانينات من القرن الماضي بتقديم خدماتها لحوالي 3.5 مليون نسمة. وعلى الرغم من الخطة الحكومية بتطوير 9 مستشفيات لزيادة عدد الأسرة من 6800 سرير إلى حوالي 10000 سرير بحلول عام 2030، فإن الزيادة السكانية المتوقعة حتى ذلك التاريخ ستصل إلى 7 ملايين نسمة. أي أن هذه الخطة التطويرية ستؤدي في حال نجاحها إلى طوابير أكثر طولا ومواعيد أبعد انتظارا!!

وأضاف العنجري بأن الحكومة والمجلس يجب أن يعملان سويا على البدء في تسهيل إنشاء المدن الطبية وفق المعايير العالمية والعمل على إعادة الكفاءات الطبية والصحية الوطنية للعمل بها، لافتا إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات الأجنبية الموجودة في الكويت واستقطاب خبرات أخرى بديلاً عن موضوع العلاج بالخارج والذي يكلف الدولة أعباء كبيرة تقدر بمليارات الدولارات، بالإضافة إلى التلاعب الكبير الذي يحصل في إطار هذا الملف، مشددا على أهمية تشجيع الشباب الكويتي على الدخول في المجالات الطبية المساعدة مثل التمريض والتوليد والإسعاف وغيرها من خلال حوافز مادية ومعنوية مدروسة، بالإضافة إلى إنشاء مركز للتنمية المهنية الطبية يعمل على مدار العام لتقديم كل ما هو جديد في عالم الطب والصحة العامة بالتنسيق مع المراكز الدولية.

وتحدث العنجري عن واقع التعليم قائلا إن ميزانيات وزارة التربية تعكس طغيان الصفة البيروقراطية والابتعاد عن لمس الجانب الإبداعي في العملية التربوية حيث تذهب في معظمها على باب الرواتب والأجور وربعها للأعمال الإنشائية، مطالبا بالبدء في تنفيذ أبنية المؤسسات التعليمية بما يتناسب وروح الإبداع بحيث تضم كل مدرسة مرافقها الإبداعية الحقيقية من مسارح مجهزة ومسابح ومطاعم لائقة تزرع في نفوس الطلبة لثقافة النظام والانضباط، مؤكدا بأن وزارة التربية ليست ملكا لوزير أو غيره يفعل بها ما يريد، لافتا إلى ضرورة ووجوب اتباع استراتيجية تعليمية واضحة ومؤطرة زمنيا وتتم متابعتها بدقة وبشكل فعلي وليس بالمؤتمرات الشكلية الفارغة.

كما تحدث العنجري عن أزمة المرور، مبينا بأنه من الممكن في الوقت الحالي خلق نوع من التباين المتوازن بين أوقات دوام الموظفين وطلبة المدارس بشكل يخفف من حدة ساعة الذروة في المرور، بالإضافة إلى تقديم الدوام للموظفين في فصل الصيف الطويل وضرورة بدء الحكومة الآن بمشاريع البنية التحتية الضخمة كشق طرق جديدة وبناء جسور وفتح مداخل ومخارج إضافية، بالإضافة إلى توزيع مراكز الخدمات الحيوية على مختلف مناطق الكويت مثل مراكز خدمة المواطن وتوسيع صلاحياتها تسهيلا على المواطنين وتخفيفا للضغط على المراكز الرئيسية من وزارات ومؤسسات.

### أكد على أنه لا يجب أن تكون في دولة مثل الكويت أنعم الله عليها بالوفرة المالية

# المطيري: القضية الإسكانية مفتعلة وهي تحتاج إلى قرار سياسي وتعاون بين السلطتين

■ سأعمل على إقرار اقتراح يلزم الحكومة بتوفير الأراضي اللازمة لبناء 106 آلاف وحدة سكنية

■ أطالب الحكومة بفتح الباب أمام القطاع الخاص حتى يساهم معها في بناء الوحدات السكنية

سعود المطيري

■ أرفض فكرة البناء العمودي الذي لايتناسب مع طبيعة الشعب الكويتي

حمل مرشح الدائرة الرابعة في الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة سعود سعد المطيري الحكومة ومجلس الأمة مسؤولية تفاقم القضية الإسكانية، بسبب تقاعس السلطتين عن القيام بمسؤولياتهما تجاه هذه القضية التي تعد كابوس كل الكويتيين.

وقال المطيري خلال المؤتمر الصحافي الذي أقامه في مقره الانتخابي بمنطقة اشبيلية "بداية أود أن أتوجه بالشكر الى الحضور من صحافيين وإعلاميين على حرصهم لتغطية المؤتمر الصحافي المخصص للحديث عن قضيتي الأولى وهي القضية الإسكانية، والذي أريد من خلاله أن أطلع الشعب الكويتي بصفة عامة وأهالي الدائرة الرابعة بصفة خاصة على القضية الإسكانية من حيث أسباب تفاقمها والحلول الجذرية لها، مشيرا الى انه من غير المقبول أن ينتظر المواطن طيلة حياته حلم الحصول على منزل".

وشدد المطيري في بداية حديثه على أن القضية الإسكانية مفتعلة، لأنه يجب ألا تكون في دولة مثل الكويت أنعم الله عليها بالوفرة المالية اضافة الى توفر الأراضي بها مشكلة اسكانية، مشيرا الى أن القضية الإسكانية تحتاج الى قرار سياسي وتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، اضافة الى توفير الاراضي الكافية لبناء وحدات سكنية كافية لتغطية عدد الطلبات الاسكانية الذي وصل الى رقم يقلق الجميع.

ولفت المطيري الى ان الدستور الكويتي الزم الحكومة بتوفير منزل لكل مواطن، ولكن البيروقراطية الحكومية بجانب عدم قيام مجلس الامة بدوره تسببا في تكدس الطلبات الاسكانية، فضلا عن عدم وجود الإرادة والادارة والرؤية الاستراتيجية طويلة المدى لتلك المشكلة.

وبين المطيري انه في حال حصوله على ثقة ابناء الدائرة الرابعة فانه بالتعاون مع زملائه النواب سيعمل على اقرار اقتراح يلزم الحكومة بتوفير الاراضي اللازمة لبناء 106 الف وحدة سكنية، وسيدفع بناء وحدات اسكانية وفق نظام الـ b.o.t، مشددا على ان الحكومة يجب ان توفر حق الرعاية السكنية للكويتيين بجميع شرائحهم، خاصة المطلقات والارامل وكذلك الحال بالنسبة للكويتية المتزوجة من غير كويتي.

ورأى المطيري ان الحكومة مقصرة في حل القضية الاسكانية، لانها اذا لم تكن كذلك، لما وصل عدد الطلبات الاسكانية الى هذا العدد المقلق، الذي يجعلنا ندق معه ناقوس الخطر، مستغربا عدم اقدام الحكومة على اجراء مسح شامل لتحديد ملكية الاراضي وتحرير الذي يصلح منها للرعاية السكنية.

وقال "متفائل بحل القضية الاسكانية من خلال مجلس الامة، والذي يتطلب ايضا توفر جدية حكومية، واذا لم تتوفر فمن حق المجلس وقتها ان يفعل اداة الاستجواب تجاه رئيس الوزراء ووزير الاسكان، لاسيما وان القضية الاسكانية من القضايا المحورية التي تستحق ان ينتفض مجلس الامة من اجلها.

وطالب المطيري الحكومة بفتح الباب امام القطاع الخاص حتى يساهم معها في بناء الوحدات السكنية، من خلال اسناد له عددا من المشاريع الإسكانية، مؤكدا ان مساهمة القطاع الخاص من خلال المشاريع الضخمة ستعطي المجلس للشركات المحلية العقارية للمساهمة في حل المشكلة، وتعفي الدولة من عناء التحمل الكامل للمشكلة الإسكانية.

وابدى المطيري رفضه المطلق للبناء العمودي الذي لايتناسب مع طبيعة الشعب الكويتي، مشددا على ضرورة ان توفر الحكومة منازل تتناسب مع طبيعة الشعب الكويتي، وان تكون ذات مساحات واسعة لاتقل عن 450 مترا، مشددا على انه سيتبنى القضية الاسكانية وفي جعبته الحلول اللازمة لها والتي من شانها ان تحلها حلا جذريا، ومنها حلول لاتكلفها دينارا واحدا.

واكد المطيري على ضرورة اسراع الدورة المستندية بالنسبة للمشاريع الاسكانية، وان يتم توفير البنية التحتية اللازمة لبناء هذا العدد من الوحدات الاسكانية، مشددا على ضرورة انشاء محطات كهربائية جديدة تتناسب مع عدد الوحدات الاسكانية التي ستوفرها الحكومة.

### أثبت عدالته على مدى العقود الماضية

# الشراح: من يريد التشكيك بالقضاء الكويتي فليأت بدليله أو ليصمت

■ لابد من تطبيق القانون على الجميع وترك النظرة القبلية والعشائرية والعقائدية

نجم الشراح

طالب مرشح الدائرة الثالثة المحامي نجم الشراح الجميع باحترام القضاء الكويتي وعدم التشكيك بمصداقيته من أي جهة كانت، معتبرا القضاء الحصن الحصين والسور المنيع والقلعة الصامدة في وجه من تسول له نفسه العبث في مستقبل الكويت شعبا و دولة، مشددا على ضرورة الفصل بين السلطات لكي يبقى القضاء مستقلا عن الحكومة والمجلس وله الصلاحية الكاملة بمحاسبة كل مخطئ، مؤكدا أن القضاء الكويتي مشهود له بالنزاهة وعلى من يرى غير ذلك فليقدم دليله للجهات المختصه أو فليصمت، فالأقاويل لا بد من إسنادها بالدلائل والبراهين لتدخل حيز الحقيقة

وشدد الشراح على ضرورة تطبيق القانون على الجميع وترك النظرة القبلية والعشائرية والعقائدية واحترام المواطن على أساس الحقوق التي كفلها له الدستور الكويتي، مطالبا المسؤولين وأعضاء المجلس والحكومة والنواب أن يكونوا قدوة لاحترام القانون.

وأكد الشراح أن الحس الوطني ليس حكرا على المرشح أو العضو في المجلس بل على العكس تماما فمن الواجب على كل مواطن كويتي الدفاع عن القضاء لما شهدنا منه من النزاهة والحيادية، رافضا أي طعن يوجه للقضاء فكيف بقضائنا الذي أثبت عدالته على مدى العقود الماضية على حد وصفه.

### حذر من تداعيات مشكلة البطالة بين أوساط الشباب

# المري يطالب بإقرار قانون للاهتمام بالنشء وخلق فرص وظيفية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص

■ لا بد من جعل الشاب الكويتي هدفا للتنمية وشريكا فعليا فيها والمستفيد الأول منها

■ لدينا روافد شبابية نريد تنمية قدراتهم وحصولهم على وظائف عادلة

ناصر المري

أكد مرشح الدائرة الثالثة ناصر المري على ضرورة اقرار قانون الاهتمام بالنشء والشباب وخلق الفرص الوظيفية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص انطلاقا من نص المادة (41) " لكل كويتي الحق في العمل وفي إختيار نوعه والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام . وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه "

وشدد المري في تصريح صحافي على ضرورة تفعيل قانون الإحلال ورفع نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص مطالبا الحكومة بتقديم الفرص الاستثمارية للشباب داعيا إلى جعل الشاب الكويتي هدفا للتنمية وشريكا فعليا فيها والمستفيد الأول منها

وبين المري : ان مشكلة البطالة بين أوساط الشباب تعود اسبابها إلى عدم وضع رؤية استراتيجية للتوظيف وحل المشكلة وفق جدول زمني، منبها إلى انه في ظل المخرجات التعليمية فإن ربع الشعب الكويتي سيصبح بلا عمل في غضون الـ 15 سنة المقبلة ما لم تكن هناك خطط واضحة لعلاج مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية المدمرة.

وتابع المري : ان الكثير من الشباب الكويتي بات يشعر بالقلق على أحوال وطنهم ومستقبلهم، محذرا من ان ارتفاع نسب البطالة بين الشباب يؤدي إلى ازدياد مظاهر العنف والجريمة والاضطراب في الأسرة والمجتمع خاصة، مشددا على ضرورة زيادة الانفاق الاستثماري ودعم المشروعات الصغيرة لتوفير فرص عمل.

وقال المري : لدينا روافد شبابية نريد تنمية قدراتهم وحصولهم على وظائف عادلة . وأن الدولة اذا ظلت مهيمنة على الاقتصاد لن يكون هناك ثروات فردية للشباب والجيل القادم، ومن هنا علينا النظر الى الكويت كمنظومة اقتصادية متكاملة تراقبها الدولة وتدار من قبل الشباب الكويتي

ورأى المري على صعيد خلق فرص وظيفية مناسبة للشباب ان هناك كثير من الخطوات التي ينبغي العمل عليها ومن بينها اعادة تصنيع نصف الانتاج الكويتي من النفط لافتا الى ان هذا على سبيل المثال يخلق بيئة صناعية للبتروكيماويات وبيئة صناعية موازية للنفط . وفرص عمل للشباب ودخل اقتصادي للدولة يمثل عشر اضعاف بيع كميات النفط خام

■ التنمية الحقيقية هي التنمية المستدامة التي توفر لعموم المواطنين والمواطنات آليات وسبل توظيف طاقاتهم

واعتبر المري ان التنمية الحقيقية هي التنمية المستدامة التي توفر لعموم المواطنين والمواطنات آليات وسبل توظيف طاقاتهم وتطوير مداخيلهم ومستوى معيشتهم في المدى القريب وفي المستقبل.

وأشار إلى ضرورة تشجيع موظفي القطاع الخاص في القطاع النفطي وتوحيد رواتبهم ومزاياهم مع موظفي القطاع النفطي الحكومي، فضلا عن ارشاد وتوجيه الشباب الكويتيين قبل التخرج إلى افضل الفرص الراغبين بها بالتعاون مع مؤسسات الدولة الاستثمارية والقطاع الخاص.

ودعا المري الى ضرورة اصلاح الهيكل الاقتصادي والاختلال الكبير في سوق العمل في ظل وجود أكثر من 90% من العمالة الوطنية في الوزارات والهيئات والجهات الحكومية، وابتعادهم عن القطاع الخاص والعمل الحر المطلوب لتحريك عجلة الاقتصاد وتوفير فرص عمل إضافية.

### طالب بمساواة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالرجل من حيث السكن

# الرويعي : ساسعى جاهداً لتحقيق الرغبة السامية في تحويل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً

أكد مرشح الدائرة الرابعة مطلق الرويعي ان ترشحه للانتخابات التكملية لخدمة الوطن والمواطنين، مشددا على انه سيسعى جاهدا لتحقيق رغبة صاحب السمو الأمير في تحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا

وقال الرويعي ان ضعف الحكومة وعدم قدرتها على اتخاذ القرار السبب الرئيسي في عدم انجاز طموحات المواطنين، مدللا على ذلك بقضايا الازدحام المروري والتي يعاني منها الجميع بسبب ضيق الطرق وندرة المداخل والمخارج داعيا الى بناء كليات وجامعات ومدن رياضية تحتوي الشباب، وكذلك الدليل على ضعف الحكومة في اتخاذ القرار قضية البدون والبطالة التي تؤرق الشباب وتقتل طموحاتهم

وطالب الرويعي بمساواة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالرجل من حيث السكن، وكذلك زيادة رواتب الموظفين بشكل دوري وضرورة وضع حد لغلاء الاسعار